مَنْ ينقذ الإقتصاد المنكوب فى مصر من أفكار ومقترحات خبرائها الإقتصاديين ؟!

محمد سعد زغلول سالم

الإثنين ٢٢ يناير ٢٠٢٤

لا يجد المرؤ أوصافاً مناسبة للتعبير عن إحساسِه بالصدمة والدهشة وخيبة الأمل التى إنتابته قبلَ أن يركن إلى إحساسٍ شامل باليأس من حدوث أى إصلاح للأحوال الإقتصادية البالغة الصعوبة فى مصر وذلك بعد الإستماع إلى حديث الدكتور زياد بهاء الدين الذى شغل منذ بضع سنواتٍ منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي والذى يُشارُ إليه بإعتباره أحد الخبراء الإقتصاديين المعدودين فى مصر. فبخلافَ ما قالَه من أن وزير التموين الحالى (الدكتور على المصيلحى) هو أفضل من تولى وزارة التموين فى مصر !!! وأنه يحتاج إلى الدعم والتأييد !!! وهو رأيُ غريب أراهُ رأياً وحيداً ربما لا يشاركه فيه أحدُ آخر فى مصر كلها بعدَ كَشف بؤر وأوكار الفساد الموجودة فى كُلِّ ركنٍ من أركان وزارة التموين لأنه يتجاهل أن الهجوم الكاسِح على وزير التموين فى مجلس النواب لم يكُن مرجعُه الإرتفاع الجنونى فى أسعار كل شيءٍ فى مصر فى السنوات الأخيرة لأن الجميع يعرف الدور المحدود للوزير فى هذا الجنون الإقتصادى ولكن مرجعه هو الفساد الفاجر فى الوزارة التى يتولاها والذى يتصدر إدارة هذا الفساد فيها مستشارو الوزير وكبار معاونيه الذين إختارهم بنفسِه !!! بخلاف هذا الرأى الغريب فقد أكَّد الدكتور زياد بهاء الدين فى حديثه وبصورةٍ قطعية أنَّ التعويم وخفض قيمة الجنيه المصرى البائس هو السبيل الوحيد للقضاء على السوق الموازية للدولار فى مصر !!! وأن عدم التعويم هو السبب في زيادة الأسعار لأن السلع يتم تسعيرُها وفقا للسوق الموازية .. وأن التسعيرة الجبرية تؤدي لاختفاء السلعة من السوق .. وأن تخارُج الدولة من المشهد الاقتصادي أمرُ لا مفر منه أو بديلَ عنه للإصلاح الإقتصادى !!! وهى نفس الآراء التى يتشاركُ معه فيها كثيرون ممن يُعْتَبَرون فى عداد خبراء الإقتصاد المصريين والذين يتصدرهم الدكتور فخري الفقي أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ومساعد مدير تنفيذي سابق بصندوق النقد الدولي ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب حالياً.

١. فبالرغم من كل السوابق والتجارب الماضية التى أثبتت أن تعويم أو خفض قيمة العملة فى دولة تعتمد على إستيراد معظم إحتياجاتها من الخارج هو أقصر طريق للإنهيار الإقتصادى لها وهو أمر مُخزى يعرفه وشارك فيه الدكتور فخرى الفقى بحكم عمله السابق فى صندوق النقد الدولى المُنشأ أساساً ليكون الأداة التنفيذية لتحقيق الإستعمار الإقتصادى للدول التى لا تتوافق سياساتها مع سياسات التحالف الأمريكى الأوروبى وهو البديل الحديث عن الإستعمار العسكرى لها وهو ما يعرفه ايضاً الدكتور زياد بهاء الدين بحكم مشاركاته المفصلية السابقة لسنواتٍ طويلة فى الزمْرَة الإقتصادية الفاشلة التى تولت تخطيط وإدارة وتنفيذ السياسات الإقتصادية المصرية حتى أوصَلَت الإقتصاد المصرى إلى هذه الحالة المُزرية.

٢. وبالرغم أيضاً مِمَّا تكشفت عنه نتائج سياسات تخارُج الدولة من المشهد الإقتصادى على مدى العقود الماضية منذ بدأت جريمة الإنفتاح الإقتصادى فى سبعينيات القرن الماضى ثم تبعتها جريمة الخصخصة فى تسعينيات القرن الماضى والتى أسْفرَت عن بيع مقدرات وممتلكات الشعب المصرى إلى مجموعات من عصابات لصوص الأوطان المصريين والأجانب من عواقب مُفْزِعَة بسبب توحُّش القطاع الخاص المصرى فى جميع مجالاته دون إلتزام بأى قواعد إقتصادية سوى الربح الحرام وسُعار التسابق المحموم لنهب وإستحلال كُلِّ ما يمكن الحصول عليه وسرقتِه سواء من جيوب المواطنين أو من أملاكهم العامة التى لا يستطيعون قانوناً حتى الإعتراض على التفريط فيها والذى تبعَه فى هذا النهج الإجرامى القطاعُ الإستثمارى الأجنبى وهو ما لا يجرؤ على فعْلِه فى أوطانه الأصلية أو فى أى وطنٍ آخر يؤتمَن حكامُه عليه حتى صارت الحياة فى مصر بسبب هذا السُعار الإقتصادى جحيماً لا يُحْتَمَل بالنسبة للغالبية العظمى من المصريين الذين يحيون تحت خطوط الفقر والبؤس والحرمان.

٣. وبالرغم من الفشل الذريع والنتائج الكارثية لسوابق تخفيض قيمة الجنيه المصرى المتعددة والمتتالية طوال السنوات السبع السابقة والتى بدأت بحجة الإصلاح الإقتصادى والتى تسببت فى تخريب وتدمير وفساد إقتصادى تخيم ظلالُه الحالكة على جميع مجالات الحياة فى مصر الآن بعدما تسببت فى إرتفاعٍ كارثى فى حجم الدين الخارجى والداخلى وزيادة نسبة الفقر المتفاقمَة والعجز المتزايد عن الوفاء بمتطلبات التنمية الحيوية وخاصة فى مجالى التعليم والصحة والتفريط الإجرامى الفاجر فى الأملاك العامة للشعب المصرى بأثمانٍ بخسة دفعها لصوص الأوطان الدوليون الذين يترقبون هذه الخطوة للإنقضاض على هذه الممتلكات رغم أنه لا يحق لأى مسؤول أيّاً ما كانَ بالدولة إبتداءاً بيعها أو التصرف فيها.

٤. وبالرغم من النتائج والعواقب المؤلمة على حياة الغالبية العظمى من الشعب فى أى دولةٍ مثل مصر تتبع نهج الإقتصاد الحُر وهى غير مهيأةٍ له بحكم فقر الغالبية العظمى من شعبها وبسبب ضعف سلطات الدولة وعجزها عن منع وإستئصال الفساد الذى يزدهر فيها فتترك لمنتجى وتجار السلع ومقدمى الخدمات سلطةً مُطلَقَة فى تحديد أسعار السلع والخدمات بحجة إلتزام الدولة بقوانين الإقتصاد الحر رغم أنَّ مَن صَّكَّ هذا التعبير يعرف أنَّ الإقتصاد الحر فى الدول الضعيفة الفاسدة هو إقتصادُ للصوص الذين لا تستطيع أو لا تريد أو لا تجرؤ الدولة على إلزامِهم بقواعد ومبادىء وشروط وإلتزامات هذا الإقتصاد الحر الذى لا يصلح إلا للدول الرأسمالية القوية القادرة على فرض شروط هذه الحرية على مَن يمارسُها ولا يصلح للدول الفقيرة العاجزة عن الوفاء بالمتطلبات المعيشية الضرورية والأساسية لشعوبها.

رغم كُلِّ هذه الحقائق التاريخية والعواقب الإقتصادية الوخيمة لجرائم تخفيض قيمة العملة وجرائم الخصخصة وجرائم إرغام الدولة على التخارج من المشهَد الإقتصادى وهو وصفُ تتخفى وراءه جريمة الخصخصة وتسليم مقدرات الإقتصاد الوطنى إلى لصوص الأوطان من أبنائها ومن غير أبنائها .. مازال أمثالُ هؤلاء الخبراء الإقتصاديين الذين نُكِبَتْ بهم مصر ونكِبَ بآرائهم وأفكارهم الإقتصادُ المصرى حتى أمْسَى على شفا هاويةٍ لن يجد لها مخرجاً منها إذا سقط فيها بفعل آرائهم وأفكارهم يقترحون هذه الحلول

الفاشلة والمدمرة ويوصونَ بكُلً ما مِن شأنَه الدفع بهذا الإقتصاد المتهالِك صَوْبَ هذه الهاوية .. ومما يَزيدُ الطين بِّلَّةً فى هذا الشأن أنَّ واحداً من المؤثرين فى السياسات الإقتصادية الوطنية مِمَّن يقترحُونها هو أستاذ إقتصاد ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب ومساعد مدير تنفيذي سابق بصندوق النقد الدولي وهو منصب كان يُحَتِّم على أولى الأمر إستبعادَه من المشاركة فى أى عمل وطنى يتصل بالإقتصاد الوطنى منذ البداية.

إنَّ تبَّنى مَن يُعتبَرون مِن صفوة الخبراء الإقتصاديين فى مصر لهذه الأفكار وهذه المقترحات رغم سبق فشلِها فى تحقيق أى إصلاح أو تقدم لحال الإقتصاد الوطنى فى مصر طوال العقود الماضية ظاهرة شاذة لا يعرف المرؤ لها تفسيراً ولا يجد لهم عنها أعذاراً حتى بإفتراض جَهْلِهم ببديهيات الإقتصاد وهو إفتراض مُحال أو بإفتراض غفلتِهم عن العواقب الوَخيمة لهذه الأفكار وهذه المقترحات وهو إحتمالٌ وارد رغم أنَّ الحلولَ الفعالة والسليمة والصحيحة للإصلاح الإقتصادى فى مصر بادِيَة لكل ذى عقل وفهم ومعرفة منطقية بأساسيات بل وببديهيات الإقتصاد ولكنها مُمكنة فقط إذا توافرَت الإرادة الوطنية الصادقة للإلتزام بها والخبرَة الوطنية الأمينة لتنفيذها.

~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~